

دور السلطة المالية في الحد من التهرب الضريبي

بحث استطلاعي لآراء عينة من المختصين في دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك

احمد اسماعيل محمد صالح

مدرس مساعد

المعهد الفني، عمادية، جامعة دهوك التقنية (تدريسي زائر بجامعة

نوروز)

أقليم كردستان العراق

الملخص

يعد فرض الضرائب في الدول المتقدمة والنامية من الأدوات التي تستخدمها الدولة في الحصول على الإيرادات، وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الموارد لتأمين الخدمات العامة، وللأهمية التي تتصف بها ضريبة الدخل هناك حاجة الى معالجة كافة المشاكل التي تواجه ضريبة الدخل في مختلف الجوانب، ومنها مشكلة التهرب الضريبي. يهدف البحث إلى تقييم الواقع الحالي لضريبة الدخل في إقليم كردستان العراق، تقييم الواقع الحالي لقانون ضريبة الدخل في الإقليم، بيان مدى التزام مكلفي ضريبة الدخل بالسياسات والإجراءات الواردة في قانون ضريبة الدخل في الإقليم، بيان مدى تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل من قبل السلطات المالية لمنع التهرب الضريبي في إقليم كردستان. ولتحقيق أهداف البحث اعتمد على فرضية رئيسة وفرضيتين فرعيتين لاختبار العلاقة والتأثير بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك، ولإختبار فرضيات البحث فقد اعتمد على المنهج النظري التحليلي في إطاره النظري، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد إستبانة خاصة لإستقصاء آراء عينة عشوائية تناسبية من مجتمع البحث المتمثلة بدوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك في الإقليم.

توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات أبرزها، هناك تطبيق غير كافي لإجراءات قانون ضريبة الدخل من قبل مكلفي ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك، خصوصاً فيما يتعلق بتقديم المكلف تقريراً عن دخله خلال المدة التي حددها قانون ضريبة الدخل، وتقديم معلومات حقيقية عن دخولهم، والالتزام بمسك الدفاتر والسجلات التجارية لأغراض ضريبة الدخل، تطبيق غير مقبول للعقوبات القانونية من قبل دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك بحق المكلفين الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل، دور السلطة المالية في منع التهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك ليس بالمستوى المطلوب. قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها التزام أكثر لمكلفي ضريبة الدخل بإجراءات قانون ضريبة الدخل، قيام دوائر الضريبة بدورها في منع التهرب الضريبي من خلال تطبيق العقوبات القانونية بحق الاشخاص الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل، متابعة دوائر ضريبة الدخل من قبل الجهات القانونية المعنية حولة مدى التزامهم بتنفيذ القوانين وتعليقات الضريبة.

الكلمات الدالة: الضريبة، الدخل، إجراءات، المكلف، التهرب الضريبي، السلطة المالية.

1. المقدمة

هناك أهمية كبيرة لضريبة الدخل ضمن الدراسات المالية ليس لكونها مصدر من مصادر الإيراد والحصول على الاموال من قبل الدولة لتمويل نفقاتها العامة بل هي أداة من أدوات تحقيق أهداف إقتصادية إجتماعية وسياسية، وفي ظل التطور الحديث لمفهوم وظيفة الدولة، الضريبة هي وسيلة إستراتيجية التي تستخدمها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد، وهي أداة تعتمد عليها الدولة في رسم سياستها المالية، الضريبة هي ظاهرة إقتصادية إجتماعية سياسية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية في البلد. في حالة الازمات المالية حاجة الدول بشكل أكبر الى وجود إدارة ضريبة جيدة وسلجة ولحماية الاقتصاد من الاثار السلبية مثل التهرب الضريبي، ولإدارة الضريبة دور فعال في تحقيق الاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي.

التهرب الضريبي أصبحت ظاهرة خطيرة قد تؤدي إلى حدوث إختلال أو عرقلة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا يجب معالجة هذه الظاهرة بشتى الوسائل المالية والبشرية.

بما أن حكومة إقليم كردستان العراق تمر بأزمة مالية وهي بحاجة إلى وجود جهاز ضريبي تمتلك إجراءات سليمة وشفافة للحصول على الضرائب، والزام المكلفين بالتعامل مع إجراءات قانون ضريبة الدخل، ومواجهة ظاهرة التهرب الضريبي بأفضل وسائل لكي

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/6/1

البريد الإلكتروني للباحث: Ahmed.ismaeel@dpu.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

(مدى تطبيق الإجراءات القانونية من قبل السلطة المالية في محافظتي أربيل ودهوك لمنع
التهرب الضريبي فيها ؟)

4.1 فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها:

(هناك دور للسلطة المالية في الحد من التهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك)

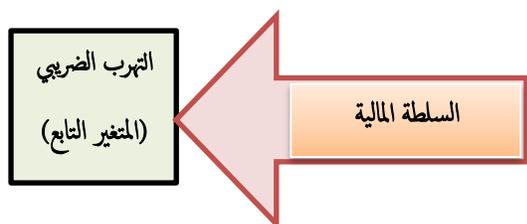
وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين وهي:

- توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك.
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك.

5.2 نموذج البحث

يمكن تمثيل متغيرات البحث وعلاقاته في ضوء مشكلة البحث وفرضياته من خلال

الشكل التخطيطي الآتي:



شكل رقم (1): نموذج البحث

المصدر: من اعداد الباحث

6.2 منهج البحث وأدوات جمع البيانات

بناءً على أهمية البحث، وفرضياته أعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالمراجع من الكتب، والرسائل والاطارح الجامعية، والبحوث، والدوريات بالإضافة الى شبكة الانترنت في مجال التمهيد النظري للبحث، ومنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد إستارة استبانة لاستقصاء اراء مجتمع البحث.

تحقق التنمية الإقتصادية في الإقليم وتخفيف آثار الأزمة المالية في الإقليم، وحصول الأموال لتمويل نفقاتها العامة

2. منهجية البحث

1.2 أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- تقييم الواقع الحالي لضريبة الدخل في إقليم كردستان.
- تقييم الواقع الحالي لقانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان.
- بيان مدى التزام المكلفين بالسياسات والاجراءات الواردة في قانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان العراق.
- بيان مدى تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل من قبل السلطات المالية لمنع التهرب الضريبي في إقليم كردستان.
- بيان أهم اسباب التي أدت الى حدوث التهرب الضريبي.

2.2 أهمية البحث

تبرز أهمية البحث بأهمية الضريبة في تنمية الإقتصاد، وتمويل النفقات العامة، دور الضريبة في عدالة توزيع الدخل، والاستهلاك القومي، ويسعى البحث الى بيان أهم الوسائل التي يمكن من خلالها جمع أموال الضريبة بشكل صحيح، ويساهم في زيادة إيرادات حكومة إقليم كردستان العراق، ويساهم في معالجة الأزمة المالية لحكومة إقليم كردستان العراق، ويسعى الى تطبيق أكثر للإجراءات القانونية من قبل السلطة المالية لمنع التهرب الضريبي، وتقديم مجموعة من المقترحات تساهم في الحد من التهرب الضريبي.

3.2 مشكلة البحث

تعتبر ضريبة الدخل مصدر من مصادر الإيراد، وهي وسيلة التي تستخدمها الحكومة في تنظيم الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأمين الخدمات العامة. كون حكومة إقليم كردستان العراق تمر بأزمة مالية وهي بحاجة الى جمع ضريبة الدخل بشكل دقيق وعادل، ووضع الحد من التهرب الضريبي بشتى الوسائل، وبناءً على ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:-

7.2 مجتمع وعينة البحث

وتوظيف الأموال الخاصة والحكومية بشكل الذي يحقق الرفاهية لدعم عموم المجتمع، ولرسم الصورة النهائية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالشكل المطلوب (علك، 2010 : 41). أن الضريبة عبارة عن علاقة تعاقدية ما بين الدولة والفرد، فالفرد يدفع الضريبة لأنه يحصل على خدمات ومنافع مقابل هذه الضريبة المدفوعة (الغانم، 2011 : 15). ومن بعض تعريفات الضريبة، وهي على نحو التالي:

● الضريبة : "هي مبلغ تقدي تفرضه الدولة على المواطنين بشكل نهائي دون مقابل وفق قانون أو تشريع محدد من أجل المساهمة في تغطية نفقات الدولة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (أبو سنينة، 2008 : 15).

● الضريبة : " هي فريضة مالية تجبها الدولة جبراً من الأشخاص سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين (أفراد) أو أشخاصاً معنويين (شركات) من دون مقابل مباشر لمصلحة المجموع" (نعيثل، 2009: 42).

● الضريبة: " هي اقتطاع تقدي جبري تجرته الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزع الأعباء بين الوحدات الاقتصادية على وفق مقدرتها التكميلية" (بطو، مصدر سابق: 31).

● الضريبة: "هي مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة ، اسهاماً منهم بالنفقات العامة التي تحتاجها الدولة ، باعتبارهم اعضاء متضامين في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة" (الألوسي، مصدر سابق : 11).

● الضريبة: " فريضة إجبارية تحددها الدولة ويدفعها الفرد دون مقابل من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (العتبي، 2009: 9).

2.3 أهداف الضريبة

تمثل الضرائب المورد الأساسي من موارد الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتطورت أهميتها بتطور الدولة ووظائفها، فلم تعد الضريبة تقتصر على الغرض المالي فقط لسد نفقاتها العامة بل أصبحت تهدف إلى أغراض واصلاحات اجتماعية واقتصادية وغيرها (الحلم، 2005: 27). فضلاً عن الأهداف المالية للضريبة هناك أهداف اقتصادية واجتماعية للضريبة. وكما يأتي بيان لهذه الأهداف: (عبدالحمد، 2007: 44-45)، (نعيثل، مصدر

● مجتمع البحث: لإجراء البحث الإستطلاعي والحصول على البيانات المطلوبة تم اختيار دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل و دهوك في إقليم كردستان العراق كمجتمع البحث.

● عينة البحث: أعمدت أسلوب المعاينة العشوائية لإختيار عدد من الموظفين المختصين في دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك.

8.2 حدود البحث

تمثل حدود البحث بالآتي :

● الحدود الموضوعية: يتناول قانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان العراق ، والتهرب الضريبي، والسلطة المالية في الإقليم.

● الحدود المكانية: تمثل حدود البحث المكانية محافظتي أربيل ودهوك في إقليم كردستان العراق.

● الحدود الزمانية للبحث: تمثل تلك الحدود بالسنة المالية (2018).

3. الإطار النظري للبحث

1.3 مفهوم الضريبة

تعد الضريبة مصدراً رئيساً من المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة نظراً لما تتمتع به الدولة من سلطة سيادية في تدير الأموال اللازمة وجبايتها للأفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، وتعتبر الضريبة احد مصادر التمويل الهامة للخزينة العامة، ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في تدير المال اللازم للأفاق (الألوسي، 2010: 11).

نظراً لإختلاف وجهات نظر الباحثين ومناهجهم فقد تعددت مفاهيم الضريبة على وفق الجوانب المالية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية حيث يركز كل منهم على جانب من جوانب الضريبة، وواجه الفقهاء الكثير من الصعوبات عند محاولتهم لتعريف الضريبة لتطور مفهوم بعضهم للضريبة (بطو، 2006: 31). للضريبة علاقة وثيقة بالنظام السياسي والاجتماعي في الدولة، تختلف أهدافها وغاياتها وطرق تحصيلها من مجتمع إلى آخر (قبلان، 2014 : 10). وهي أداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تساهم في تنمية

- أهداف سياسية: أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر لمخططات التنمية الاقتصادية الاجتماعية بفرض رسوم جمركية تدفعه على المنتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعلا للضريبة لأهداف سياسية فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية لتصل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية.
- الهدف المالي: أن الهدف الأساسي للضريبة هي الحصول على الأموال لتمويل النفقات العامة، ويمثل أيضاً في الحصول على الأموال الممكنة لتغطية النفقات العامة للدولة مقابل تقديم خدمات عامة مثل الأمن، التعليم، الصحة، الدفاع.

• أهداف اقتصادية: للضريبة أهداف اقتصادية مختلفة منها:

- كأداة لدعم الصناعة الوطنية بإتباع سياسة الحماية الكمركية بفرض الضرائب العالية على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج التي يوجد ما يمثلها من السلع الوطنية.
- أداة لتوجيه الاستثمار من خلال تخصيص الضريبة على نشاط معين لتشجيع الاستثمارات.
- وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي في حالة الركود الاقتصادي لتجاً الدولة الى تخفيض عبي الضريبة على دخول المكلفين مما يؤدي إلى تحويل جزء من أموال الخزينة إلى المستهلكين وتوفير السيولة لديهم مما تعمل على زيادة الإيقاق وتنشط الحركة الاقتصادية على السلع، أما في حالة التضخم فتلجأ الدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة أو فرض ضرائب جديدة بهدف سحب جزء من السيولة المتوفرة لدى المواطنين للحد من التضخم.

• أهداف اجتماعية: للضريبة أهداف اجتماعية عديدة، ومن هذه الاهداف:

- إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، حيث يتم فرض ضريبة نسبية تصاعدية على الدخل، فيخضع ذوي الدخل المرتفع لمعدل ضريبي أعلى نسبة من التي يخضع لها ذوي الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين مستويات الدخل بين الأفراد، كما يتم تمويل النفقات العامة التي تقدمها الحكومة لمصلحة الدخول المتدنية.
- الضريبة وسيلة تستخدم للحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب فيها اجتماعياً كالمخمر والسجائر.
- توجيه الاتجاهات الاجتماعية لأفراد الشعب لخدمة سياسات الدولة الاجتماعية، مثل إعفاء الإعالة للأولاد لتشجيع النسل، ومنها إعفاء تبرعات الجمعيات الخيرية لتشجيع التكافل الاجتماعي.

3.3 مفهوم التهرب الضريبي

لا يختلف مفهوم التهرب الضريبي عن مفهوم التجنب الضريبي كثيراً بل على العكس فإنها يشتركان في العديد من الأمور أهمها أن كليهما يهدف بشكل أساسي إلى تخفيض مقدار الضريبة إلى أقل مبلغ ممكن بل وعلى الرغم من اشتراكها في العديد من النقاط لكن كلاً من التهرب و التجنب يختلفان في نقطة أساسية وجوهريّة وهي أن التهرب الضريبي غير مشروع قانونياً ويعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في حين ان التجنب الضريبي لا يعتبر جريمة ولا يتم ملاحظة صاحبه ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون التجنب الضريبي بأيعاز وتشجيع من الدولة لتحقيق من خلاله بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تشجيع قطاع الزراعة وكذلك في حالة التضخم وتستعمله الدولة لتسيير حركة السوق ويستفيد منه دائماً المكلفون ذو الد راية والخبرة الواسعة في ثغرات القانون (الوسبي ، 2014 : 20).

ويرى البعض هناك أبعاد لمفهوم التهرب الضريبي فقد يأخذ بعداً قانونياً أو محاسبياً أو اقتصادياً، " فمن الناحية القانونية كل عمل أو امتناع عن عمل يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم وحماية السياسة الاقتصادية للدولة، إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة ، وأما محاسبياً " فهو المخالفة الناتجة عن اخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبة أو تحريفها أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو اخفاء مخالفة سابقة، وأما البعد الاقتصادي للتهرب الضريبي فهو التجاهل المقصود للتشريع القانوني للتهرب من الالتزامات والمستحقات الضريبية وقد يتحقق التهرب عن طريق تقديم بيانات كاذبة أو اخفاء الحقائق التي تكشف عن الارباح الحقيقية للمكلف " (الراوي ، 2008 : 11). ومن بعض تعريفات التهرب الضريبي وهي الاتي:

الأموال العامة، شعور الفرد بنقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد الضرائب .

ب- الأسباب الإدارية والفنية: عدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة والقادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام القوانين، وعدم توافر الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مخالفة الأجهزة المختلفة، أي ضعف كفاءة الجهاز الضريبي، وكذلك عدم توفر الأجور التي تكفل حصول موظفي دائرة ضريبة الدخل على أجور مناسبة بالإضافة إلى عدم توفر مكافآت تشجيعية وحوافز للمجدين منهم، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لتحديد الضريبة المستحقة عليهم.

ت- الأسباب الاقتصادية: تؤثر التقلبات الاقتصادية على الدولة على مختلف مجالات الحياة، وينسحب هذا التأثير على النظام الضريبي ومدى انخفاض وارتفاع التهرب الضريبي، ففي فترة الانتعاش الاقتصادي حيث يرتفع مستوى الناتج القومي ومن ثم يؤدي هذا إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد سيعمل على زيادة المقدرة الفردية على تسديد الضريبة المفروضة على المكلف، وتبعاً لذلك يؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي، أما إذا تعرض الاقتصاد للكساد أو الانكماش فيؤدي إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد ومن ثم تدني قدرة الفرد على تسديد الضرائب، لذا فإن مسالك التهرب ستغري المكلف على اتباع سبيل التهرب الضريبي.

ث- الأسباب السياسية: إن سياسة الإنفاق العام في الدولة تؤدي دوراً أساسياً في التهرب الضريبي، فكلما احسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة. إذ إن استخدام الضريبة في أغراض غير مالية أو اقتصادية يجعل الطبقات التي تتحمل من الضرائب أكثر من غيرها تشعر بالظلم مما قد يدفعها إلى التهرب كوسيلة لمقاومة هذا الظلم، ولقد دافع بعضهم عن التهرب في هذه الحالات باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة الظلم الذي يعد تقديره مسألة شخصية بالدرجة الأولى.

ج- الأسباب الاجتماعية: إن عدم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من التعليم والصحة بشكل مقبول لسائر المواطنين يعتبر حافزاً كبيراً على التهرب، إذ يجب أن يشعر المواطنون أن ما دفعه من ضرائب انعكست عليهم وعلى بني وطنهم بالخير والرفاهية، كما أن عدم وجود ضمانات اجتماعية للمواطن عند شيخوخته أو مرضه

أ- التهرب الضريبي: وهو ذلك النوع الذي يلجأ إليه دافع الضريبة للتهرب من دفع الضرائب عن طريق الثغرات القانونية و يسميه البعض بالتخطيط الضريبي (حوسو، 2005: 87).

ب- التهرب الضريبي: وهي محاولة المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة أية ضريبة ويحدث ذلك غالباً حينما يعتمد المكلف مخالفة نص قانوني بطريقة أو بأخرى. أو التخلص كلياً أو جزئياً من دفع الضريبة عن طريق مخالفة القوانين، والتشريعات الضريبية (قبلان، مصدر سابق: 43).

ت- التهرب الضريبي: وهي محاولة المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً ويحدث التهرب الضريبي غالباً بينما يعتمد المكلف إلى مخالفة نص من النصوص القانونية بطريقة أو بأخرى عن طريق التفتن في الوسيلة" (ليلي و مسعودة، 2011: 18).

ث- التهرب الضريبي: "يقصد بالتهرب الضريبي أن يحاول الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة كلياً أو جزئياً أو أن ينتقل عبئها إلى شخص آخر (فاطمة، 2011: 33).

4.3 أسباب التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي ظاهرة عامة ومع ذلك يختلف نطاقها من بلد إلى آخر بصورة واضحة، وإذا كان السبب الظاهر هو رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة، إلا أن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب (قبلان، مصدر سابق: 27). ومن أهم أسباب التهرب الضريبي هي: (قبلان، مصدر سابق: 27 - 31)، (الخطيب، 2000: 165)، (دعيس، 2008: 48)، (أبو سنينة، مصدر سابق: 47-52)، (الراوي، مصدر سابق: 20-34)، (وهبة، 2010: 8-13)، (عبد، 2013: 461-467).

أ- الأسباب الأخلاقية: وهي ضعف الوعي الضريبي والمستوى الأخلاقي وغياب الضمير عند المكلفين، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مثل إعتقاد الشخص أنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، إعتقاد الشخص أن الدولة تسيء استخدام

- ج- اضطراب الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الحصول على قروض خارجية وهذا يؤدي إلى خلق مشكلة تتعلق بتسديد القروض وفوائدها.
- ح- اضطراب الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية وهذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار.
- خ- الإخلال بقاعدة العدالة بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها ويفلت منها آخرون حسب مراكز قواهم.
- د- الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة في العمل وأداء الواجب والذي يربي أجيالاً تتمتع بالإحتيال والنصب والتلاعب على القوانين.
- ح- الأسباب التشريعية: أن النصوص القانونية تعتبر الأساس الذي يحدد فرض الضريبة والدخول والأشخاص الخاضعين لها، إذ لا ضريبة إلا بنص، ولهذا هناك عوامل تشريعية عدة يمكن أن تولد حالة التهرب الضريبي أو تساعد في اتساعها مثل عدم دقة النصوص القانونية، انعدام الاستقرار القانوني، ضعف الجزاءات الضريبية، الازدواج الضريبي.

5.3 آثار التهرب الضريبي

- و يرى الباحث جميع آثار التهرب الضريبي تسبب في عرقلة عجلة التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلد.
- 6.3 بعض أشكال التهرب الضريبي**
- تختلف أشكال التهرب الضريبي باختلاف الضريبة المراد التهرب منها (ليندة، مصدر سابق: 27). يمكن تحديد بعض أشكال التهرب الضريبي من خلال: (مليكة: مصدر سابق: 16-17)، (إبراهيم، مصدر سابق: 9-12)، (وهبة ، مصدر سابق: 14-16).
- أ- التهرب عن طريق المعاملات المحاسبية: تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخمين الخاطئ لمبالغ المبيعات الإستيراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً مروراً بتضخم الأعباء القابلة للخصم.
- ب- التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية: تعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسات عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية وهذا بإخفاء جزء من البضاعة هذا ليم بيعها في السوق أو ما يعرف بالسوق الموازية.
- ت- كتمان النشاط كلياً بحيث لا يصل عنها أية معلومات إلى وزارة المالية وبالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق.
- ث- إخفاء أرقام الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية.
- إذا كانت خزينة الدولة هي جيوب رعاياها أو بالأحرى جيوب المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل فإن بالإمكان تصور الآثار السلبية التي تنعكس على خزينة الدولة، وذلك إذا عمد المكلفين أو رعاياها إلى التهرب وحجب مورد ها من موارد خزينة الدولة (قبلان ، مصدر سابق : 50- 51). ومن بعض آثار التهرب الضريبي وهي: (وهبه، مصدر سابق: 19-20)، (قبلان، مصدر سابق: 50-51)، (إبراهيم، 2015: 13-16)، (مليكة، 2016: 31-32).
- أ- التأثير على تمويل التنمية، فالتهرب يؤدي الى عرقلة مشاريع الدولة والحكومات في التنمية الاقتصادية والنهوض بالبلد.
- ب- التأثير على إدارة المشروعات، فالتهرب الضريبي يؤدي الى عدم شفافية البيانات المالية، وبالتالي يخفض من اجتذاب أصحاب العمل والتمويل وتوسيع المشاريع.
- ت- تخفيض حصيلة الموارد العامة وبالتالي اللجوء إلى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات أو هبوط المستوى المعيشي الأفراد، وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة من الصحة والتعليم والأمن والدفاع...وغيرها.
- ث- رفع الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعوض الحكومة نقص الحصيلة الناتج عن التهرب.

ج- زيادة نفقات والتكاليف وهمية حيث يتم زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

ح- عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع والشركات (رواتب العاملين) هذا من أجل تقليل التكلفة المفروضة على أصحاب العمل، والتهرب هنا يقع على عاتق صاحب العمل وليس العامل.

خ- قيام المكلفون بتأخير دفع الضريبة لسنوات عدة من أجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كرج.

هناك أشكال من التهرب الضريبي التي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة القانون وهي: (ليندة، مصدر سابق: 31-32).

● الإمتناع: وهو أبسط طريقة للتهرب من الضريبة، وبصورة أوضح عن طريق إمتناع عن القيام بالواقعة أو التصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة، ومثال على ذلك إمتناع الشخص إستهلاك سلعة ما خاضعة لضريبة مرتفعة.

● الإحلال: يتمثل إحلال في أن المكلف عوض أن يوظف أمواله في أنشطة أخرى تكون معفاة أو مفروضة عليها ضريبة أقل.

● الإستفادة من الثغرات القانونية: قد يحتوي القانون الجبائي على ثغرات تسمح للمكلف أن يستفيد منها، وهذه الثغرات تكون نتيجة عدم أحكام هذه النصوص التي تجعل هذا المكلف يحصل على أرباح دون الخضوع للضريبة المقدرة على مثل هذه الأرباح.

ويرى الباحث أكثرية أشكال التهرب الضريبي ليس ناتجة عن خلل في قوانين الضريبة، وإنما نتيجة عدم الإلتزام بها من قبل المكلفين، الإهمال والتقصير في التطبيق من قبل السلطات المالية.

● تحسين الوضع المعاشي للملاكات هيئة الضريبة: يعاني عدد كبير من مخني الضريبة من إنخفاض رواتبهم الشهرية قياساً بالجهد والمسؤوليات الملقاة عليهم.

● تحسين الوضع المعاشي للملاكات هيئة الضريبة: يعاني عدد كبير من مخني الضريبة من إنخفاض رواتبهم الشهرية قياساً بالجهد والمسؤوليات الملقاة عليهم.

أ- زيادة كفاءة الجهاز الضريبي: يرتبط بحسن أداء أي موظف بوجه عام بعوامل كثيرة في مقدمتها المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه من جراء العمل وذلك لما يتركه هذا المقابل في نفسه من شعور بالتقدير والاحترام لذا يستلزم أن يتحقق للموظف الضريبي المقابل العادل الذي تدخل في نفسه الرضاء عن وظيفته ويحقق له سبل الحصانة الذاتية، لكي يؤدي عمله بأكمل وجه لتجنب قبوله المغريات المادية المقدمة إليه مقابل تمرير نوايا المكلفين السيئة لغرض التهرب من الضريبة.

● توفير ملاك ضريبي مناسب كماً ونوعاً: ان نجاح أي جهاز تنفيذي في تأدية مهامه بالأساس على عدد العاملين في هذا الجهاز ومدى كفاءتهم التخصصية، أي توافر صفات ومؤهلات معينة، ومنها على سبيل المثال:

○ المؤهلات العلمية المحاسبية، ويفضل أن يكون من حاملي الشهادات العليا.

○ الإمكانيات الذهنية والعقلية وسرعة البديهة لمنع تمرير أساليب التحايل بقصد التهرب الضريبي.

○ العدالة والحيادية في تطبيق القانون دون إخلال بالمصلحة العامة أو مصلحة المكلف.

● تحسين الوضع المعاشي للملاكات هيئة الضريبة: يعاني عدد كبير من مخني الضريبة من إنخفاض رواتبهم الشهرية قياساً بالجهد والمسؤوليات الملقاة عليهم.

7.3 بعض المقترحات والتوصيات لمكافحة التهرب الضريبي

نما لا شك في أن التهرب الضريبي يعد نوعاً من السرقة المتعمدة، والمخني عليه في هذه الحالة ليس فرداً أو مجموعة من أفراد وإنما المجتمع بأسره، إذ يحرم الدولة التي تضطلع بالإتفاق على المرافق العامة المختلفة من الدفاع والأمن والتعليم وغيرها من المشاريع التنموية من

ويرى الباحث أكثرية التوصيات ومقترحات الباحثين تدور حول السلطة المالية أي تشير إلى وجود خلل في الجهاز الضريبي أي بإمكان السلطة المالية القضاء على نسبة كبيرة جداً من التهرب الضريبي.

8.3 السلطة المالية

عرف المشرع العراقي الضريبة في المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 السلطة المالية (موظف أو مجموعة من الموظفين يخولهم الوزير الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون) قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113، 1982، المادة الأولى).

وقد اعطى قانون ضريبة الدخل العراقي للإدارة الضريبية الحق في التحري والتحقق من الدخل المكلف الحقيقي، وتبحث عن مصادره في محل وجودها، ولها أن تطلب المعلومات من أي شخص أو أي جهة تعتمد أن لديهم ما يفيدها في تقدير الضريبة، وعليه فإن القانون الضريبي العراقي خول الإدارة الضريبية حق الاطلاع على سجلات المكلف ودفاتره أو أية أوراق أخرى أو أدلة ترى من الضروري الاطلاع عليها بقصد الوصول الى دخل المكلف الصحيح (الحداد، 2006: 132).

تقوم الإدارة الضريبية بعملية التخمين والتدقيق عن طريق المحن والمدقق، كون القانون الضريبي قد منحها صلاحية الكشف المقدم من لدن المكلف ودراسة مبلغه للتحقق من تنفيذ أحكام التشريع الضريبي، والقواعد المحاسبية المعتمدة (إجراءات وخطوات الفحص الضريبي)، وذلك للتأكد من صحة ما أدرج في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالدخول الخاضعة للضريبة أو الإعفاءات عن طريق الأدلة الموضوعية حول مدى صحة البيانات والمعلومات التي تقدمها الشركة من الدخل الذي حققته سنوياً (علك، مصدر سابق: 70-71).

9.3 إجراءات قانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان العراق لمنع التهرب الضريبي

تجدر الإشارة الى أن إجراءات قانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان العراق لمنع التهرب الضريبي هي نفس الإجراءات الواردة في قانون ضريبة العراقي المرقم (113) لسنة 1982 .

المشرع العراقي لم يورد في قانون ضريبة الدخل تعريفاً للتهرب الضريبي، واكتفى بإيراد بعض الصور التي تعد تهرباً ووضع الجزاءات لها حيث بينت هذه المواد مجموعة من التصرفات المخالفة للقانون ووضعت لها الجزاءات التي تتراوح ما بين الغرامة والحبس (

● الإهتمام بقواعد حصر المكلفين بالإعتماد على أنظمة المعلومات والحاسبات: أن عملية حصر المكلفين من العمليات المهمة والأساسية باعتبارها الخطوة الأولى لتحديد المجتمع الضريبي.

ب- تحديد محل انجاز المعاملات يعتبر أهم عامل في طريق مكافحة التهرب الضريبي لأنه يضمن أمرين أساسيين وهي:

- إنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة.
 - إنجاز معاملاته بأسرع وأقرب مكان ممكن وبالتالي بأسرع وقت ممكن.
- ت- إجراء تنقلات دورية بين الموظفين وكلما أمكن ذلك يمكن أن يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة.
- ث- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
- ج- إنشاء نظام رقابي فعال مستقل محمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.
- ح- العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.
- خ- متابعة المشكلات التي تفرزها تطبيق القوانين عبر أحداث حجة مدنية مستقلة عن الإدارة العامة والعمل على سد كل الثغرات التي تظهر أثناء التنفيذ.
- د- زيادة وعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمقروءة، وتنظيم الندوات المتخصصة لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليقات النافذة في مجال الضريبة وكيفية إحتسابها وتحصيلها الأمر الذي سيؤدي الى غرس القيم الإجتماعية والأخلاقية الصالحة في نفوس المواطنين.

ذ- إعادة النظر بالعقوبات في القوانين النافذة على المتهربين من الضرائب، مع التأكيد على أن التهرب الضريبي يعني اعتداء على حقوق أفراد المجتمع كافة.

- التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية لكي لا يندفع بالتالي لممارسة أية حالة من حالات التهرب.
- الإعتماد على تبليغات الغير ومنح مكافأة مالية لمن يقوم بهذا التبليغ وحمايته عند وجود موظفين فاسدين وتسهيل وسائل الافصاح والتبليغ.

المادة السادسة والأربعين

- للسلطة المالية تقسيط الضريبة بناءً على طلب التحرير يقدمه المكلف إذا وجدت أسباباً مبررة للتقسيط على أن تبلغه بمقدار كل قسط من الأقساط وتاريخ استحقاقه.
- إذا قسطت الضريبة ولم يدفع المكلف أحد الأقساط خلال 21 يوماً من تاريخ استحقاقه تصبح الأقساط كلها مستحقة الدفع بصورة تلقائية وبدون حاجة إلى إنذار مع مراعاة ما جاء في المادة الخامسة والأربعين من القانون.

المادة الرابعة والخمسون

- كل من قدم إلى السلطة المالية معلومات حقيقية شفوياً أو خطياً كان أحد المكلفين قد اخفاها أو يحاول إخفاءها فادى ذلك إلى تقدير الضريبة وفرضها أو زيادتها يمنح مكافأة نقدية يعين الوزير مقياسها بتعليمات على أن لا تتجاوز الثلاثين من المائة من الضريبة المتحققة بسبب هذا الإخبار ويعتبر الإخبار مع أسم صاحبه من الأمور السرية المنصوص عليها في المادة الثالثة والخمسين من هذا القانون.

المادة السادسة والخمسون

- أولاً: يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار من يثبت عليه أمام المحاكم المختصة ارتكاب إحدى المخالفات التالية:
 - من لم يقيم بالواجبات المترتبة عليه وفق هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه أو امتنع أو تأخر في تقديم بيانات أو معلومات إلى السلطة المالية كان يجب عليه تقديمها أو طلب منه تقديمها وفق أحكام هذا القانون مع مراعات أحكام الفقرة (3) من هذه المادة.
 - من وجدت لديه أو اطلع على معلومات أو بيانات أو أوراق أو قوائم أو تقارير أو نسخ منها تختص بدخل شخص آخر أو إعطائها أو إبلاغها لغير من فوض بإعطائها أو تبليغها إليه أو أفشى مضمونها أو بينها كلها أو بعضها أن لم يفوضه الوزير ببيانها له.
 - تفرض الضريبة على مرتكب أية مخالفة لأحكام نظام مسك الدفاتر التجارية لأغرض ضريبة الدخل غرامة بنسبة تتراوح بين (10% و 15%) من

الراوي، مصدر سابق: (11-12)، ومن تلك المواد وهي: (قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 1982، 113 : 25-38).

المادة السابعة والعشرين

- للسلطة المالية أن تطلب ممن كان خاضعاً للضريبة أو تعتقد بخضوعه لها أن يقدم تقريراً عن دخله خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تبليغه بذلك بإخطار خطي أو بإحدى طرق سواء كان اسمه مسجلاً في دوائر ضريبة الدخل أو لم يكن.
- على كل شخص مسجل أو غير مسجل وله دخل يخضع للضريبة أن يقدم تقريراً عن دخله قبل اليوم الأول من حزيران من السنة التقديرية إذا لم يطلب منه تقديمه بإخطار خطي أو بإحدى طرق النشر.

المادة الرابعة والأربعون

- على السلطة المالية أن تبلغ المكلف خطياً بدفع الضريبة مقدارها وتاريخ استحقاقها ، ويعتبر توقيع المكلف على مذكرة التقدير تبليغها له بالدفع.

المادة الخامسة والأربعون

- إذا لم تدفع الضريبة خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ التبليغ وفق المادة الرابعة والأربعين يضاف إليها 5% من مقدار الضريبة ويضاعف هذا المبلغ إذا لم يدفع خلال واحد وعشرين يوماً بعد انقضاء المدة الأولى وللوزير أو من يخوله أن يعفي المكلف من المبلغ الإضافي كله أو قسم منه إذا اقتنع بأن المكلف تأخر عن الدفع لغيابه عن العراق أو لمرض قهري آخر. كما أن للوزير رد المبلغ الإضافي إذا كان مدفوعاً في حالة توافر أحد الأسباب المذكورة.
- إضافة إلى الجزاء المنصوص عليه في المادة (45) أعلاه، هناك جزاء آخر ممثل بفرض فائدة مصرفية على وفق القرار 307 لسنة 1984 على مدة التأخير في دفع الضريبة وتحتسب هذه الفائدة من تاريخ تحقق الضريبة لغاية الدفع.
- كما ان هناك جزاء آخر يخص الصناعيين وهو 9% من الضريبة المتحققة بدلاً من الفائدة المنصوص عليها في هذه المادة (45) وتحتسب هذه الفائدة من تاريخ تحقق الضريبة لغاية التسديد.

○ الدخل المقدر قبل تنزيل السجلات المقررة قانونياً على أن لا يقل مبلغ الغرامة عن 500000 دينار.

○ من أعد أو قدم حساباً أو تقريراً أو بياناً كاذباً أو ناقصاً مما يجب إعداده أو تقديمه وفق هذا القانون أو ساعد أو حرض أو اشترك في ذلك.

● المادة الثامنة والخمسون

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على السنتين من يثبت عليه أمام المحاكم المختصة أنه استعمل الغش أو الإحتيال للتخلص من أداء الضريبة المفروضة أو التي تفرض بموجب هذا القانون كلها أو بعضها.

● المادة التاسعة والخمسون

على السلطة المالية أن تضاعف الضريبة على الدخل الذي كان موضوع الدعوى الوارد بينها في إحدى المادتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين بعد اكتساب الحكم الصادر فيها الدرجة القطعية.

4. إطار العملي للبحث

1.4 وصف مجتمع البحث

يوضح الجدول (1) وصفاً لخصائص عينة البحث وكالاتي:

يتضح من خلال الجدول اعلاه بان توصيف عينة البحث من خلال الوظيفة يشير الى ان (41.7%) من افراد العينة هم من محمئي الضريبة، (25%) من أفراد العينة تمثل مدققي الضريبة، (22.2%) من أفراد العينة تمثل مدراء الدوائر والأقسام، و(11.1%) من أفراد العينة تمثل محاسبي الضريبة. في مجال التاهيل العلمي لعينة البحث، فان حملة

جدول (1): خصائص عينة البحث

الوظيفة									
مدقق ضريبة		محاسب ضريبة		محمئ ضريبة		مدير / دائرة أو قسم			
%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات
25	9	11.1	4	41.7	15	22.2	8		
التحصيل الدراسي									
دبلوم فني		بكالوريوس		دبلوم عالي		محاسبة قانونية		ماجستير	
%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات
22.3	8	58.3	21	11.1	4	2.8	1	5.6	2
سنوات الخبرة									
20 فأكثر		20-15		15-10		10-5		5 فأقل	
%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات
11.1	4	11.1	4	11.1	4	58.3	21	8.3	3

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss

2.4 التهرب الضريبي في ظل التحليل الإحصائي الوصفي

يتناول هذا المحور التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج اجابات عينة البحث فيما يتعلق باسئلة الاستبانة المرتبطة بالتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك وكما موضح بالجدول (2).

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن (48.57%) من أفراد عينة البحث غيرمتفقون مع مضامين هذه العبارات , فيما بلغ المعدل العام لافراد عينة البحث من المتفقين (31.57%)، وبلغ معدل المحايدين(19.69%) ، ويؤكد ذلك قيمة الوسط الحسابي العام التي بلغت (2.80) ، وبانحراف معياري بلغ (1.23).

شهادة البكالوريوس جاءت بالمرتبة الاولى بنسبة (58.3%) ويلها حملة شهادة دبلوم فني بنسبة (22.3%) ومن ثم حملة شهادة دبلوم عالي بنسبة (11.1%) ,وبعدها حملة شهادة ماجستير بنسبة (5.6%) وجاءت حملة شهادة المحاسبة القانونية بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.8%).

اما في مجال سنوات الخبرة لافراد عينة البحث فقد تركزت اعلى نسبة في فئة سنوات الخبرة التي تتراوح بين (5-10سنة) بنسبة مئوية بلغت (58.3%)بعدها فئات (10-15) سنة و (15-20)سنة و(20سنة فأكثر) بنسب متساوية بلغت (11.1%) ، وفي المرتبة الأخيرة يأتي افراد العينة من ذوي الخبرة أقل من (5).

جدول (2): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير التهرب الضريبي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الاجابة										العبارات
		لا أتفق بشدة 1		لا اتفق 2		المحايد 3		اتفق 4		اتفق بشدة 5		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1.37	2.72	25	9	25	9	11.1	4	30.6	11	8.3	3	X1
1.17	2.78	11.1	4	41.7	15	11.1	4	30.6	11	5.6	2	X2
1.31	2.86	13.9	5	36.1	13	13.9	5	22.2	8	13.9	5	X3
1.13	2.97	2.8	1	41.7	15	25	9	16.7	6	13.9	5	X4
1.35	2.78	13.9	5	44.4	16	8.3	3	16.7	6	16.7	6	X5
1.10	2.78	11.1	4	30.6	11	36.1	13	13.9	5	8.3	3	X6
1.14	2.69	11.1	4	41.7	15	22.2	8	16.7	6	8.3	3	X7
1.17	3.06	8.3	3	25	9	33.3	12	19.4	7	13.9	5	X8
1.22	2.64	16.7	6	38.9	14	16.7	6	19.4	7	8.3	3	X9
1.34	2.72	19.4	7	33.3	12	16.7	6	16.7	6	13.9	5	X10
1.28	2.83	16.7	6	27.8	10	22.2	8	22.2	5	11.1	4	X11
1.23	2.80	13.64		35.11		19.69		20.46		11.11		المعدل العام
1.23	2.80	%48.57		%19.69		%31.57						المعدل الكلي

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss.

تشير هذه النتائج إلى تطبيق إجراءات قانون ضريبة الدخل من قبل مكلفي ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك ليس بالمستوى المطلوب خصوصاً فيما يتعلق بتقديم مكلف تقريراً عن دخله خلال المدة التي حددها قانون ضريبة الدخل، وتقديم معلومات حقيقية عن دخولهم الى دائرة الضريبة وخلال المدة التي تم تبليغها من قبل دوائر الضريبة،

وتشير نتائج وصف خصائص عينة البحث الى تمثيلها المجتمع بشكل طبيعي فضلاً عن امتلاكها التأهيل العلمي والخبرة العملية اللازمة لاجراء البحث الاستطلاعي .

(35.1%)، وفيما بلغ معدل المحايدين (20.46%)، ويؤكد ذلك قيمة الوسط الحسابي العام الذي بلغ (2.85)، وبانحراف معياري بلغ (1.28).

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك إتفاق ضعيف لأفراد عينة البحث مع عبارات المتغير (السلطة المالية)، وتؤكد هذه النتائج إلى التطبيق الضعيف للعقوبات القانونية من قبل دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك بحق المكلفين الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل، خصوصاً فيما يتعلق بتبليغ المكلفين من قبل دوائر الضريبة بدفع الضريبة ومقدارها وتاريخ استحقاقها، إضافة مبلغ التي حددها قانون ضريبة الدخل وهي 5% إلى الضريبة في حالة تأخر المكلف دفع الضريبة، ومنح مكافئة مالية للأشخاص الذين قدم معلومات حقيقية عن أحد المكلفين قد أخفاها بهدف تغيير تقدير الضريبة وفرضها، ومعاينة كل مكلف بغرامة مالية إذا أمتنع أو تأخر في تقديم البيانات أو المعلومات إلى دائرة الضريبة، وغرامة المكلفين الذين ارتكب مخالفة لأحكام نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل، وكذلك حسب المكلفين الذين قدم عن علم

والالتزام بمسك الدفاتر والسجلات التجارية لأغراض ضريبة الدخل، وكذلك استغلال الغش والاحتيال من قبل المكلفين بهدف التخلص من أداء الضريبة المفروضة عليهم، وإخفاء المعلومات الحقيقية عن دخولهم.

يرى الباحث هناك حالات وأشكال عديدة من التهرب الضريبي تسببها الإلتزام الضعيف للمكلفين بإجراءات قانون ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك، وعدم ملاحظة المخالفين من قبل السلطات المالية .

3.4 السلطة المالية في ظل التحليل الإحصائي الوصفي

يتناول هذا المحور تحليل نتائج اراء عينة البحث حول مدى تطبيق العقوبات من قبل دوائر الضريبة في محافظتي أربيل ودهوك بحق بالمكلفين الذين يخالفون الاجراءات القانونية وكما موضح بالجدول (3).

يشير نتائج الجدول (3) إلى أن (44.44%) من أفراد عينة البحث غيرمتفقين مع مضامين هذه العبارات، فيما بلغ المعدل العام للأفراد العينة المتفقين مع العبارات

جدول(3): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرالسلطة المالية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الاجابة										العبارات
		لا أتفق بشدة		لا أتفق		المحايد		اتفق		اتفق بشدة		
		1	ت	2	ت	3	ت	4	ت	5	ت	
1.29	2.78	22.2	8	19.4	7	25	9	25	9	8.3	3	Y12
1.19	2.81	16.7	6	27.8	10	16.7	6	36.1	13	2.8	1	Y13
1.24	2.94	13.9	5	25	9	25	9	25	9	11.1	4	Y14
1.40	3.25	11.1	4	27.8	10	11.1	4	25	9	25	9	Y15
1.40	2.78	25	9	19.4	7	22.2	8	19.4	7	13.9	5	Y16
1.34	2.97	16.7	6	25	9	16.7	6	27.8	10	13.9	5	Y17
1.33	2.94	16.7	6	25	9	19.4	7	25	9	13.9	5	Y18
1.16	2.83	11.1	4	33.3	12	25	9	22.2	8	8.3	3	Y19
1.06	2.69	11.1	4	36.1	13	30.6	11	16.7	6	5.6	2	Y20
1.30	2.56	25	9	30.6	11	16.7	6	19.4	7	8.3	3	Y21
1.39	2.81	19.4	7	30.6	11	16.7	6	16.7	6	16.7	6	Y22
1.28	2.85	17.17		27.27		20.46		23.48		11.62		المعدل العام
1.28	2.85	%44.44				%20.46		%35.1				المعدل الكلي

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS

معنوية قوية بين المتغيرين، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.000$) عند مستوى معنوية (0.05).

تشير هذه النتائج الى وجود علاقة قوية بين السلطة المالية و التزام المكلفين بإجراءات قانون ضريبة الدخل منها فيما يتعلق بتقديم مكلف تقريراً عن دخله ، وتقديم معلومات حقيقية عن دخولهم الى دائرة الضريبة ، والالتزام بمسك الدفاتر والسجلات التجارية لأغراض ضريبة الدخل، وكذلك استعمال الغش والاحتيال من قبل المكلفين بهدف التخلص من أداء الضريبة ، وإخفاء المعلومات الصحيحة عن دخولهم.

تشير النتائج إلى قبول فرضية البحث رقم (1) التي تشير إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك.

يرى الباحث التزام المكلفين بإجراءات قانون ضريبة الدخل بشكل غير مطلوب لها علاقة بتطبيق الضعيف لعقوبات قانون ضريبة الدخل من قبل السلطة المالية في محافظتي أربيل ودهوك أي بإمكان السلطات المالية القضاء على هذه الظاهرة وبشكل قانوني.

2.4.4 إختبارعلاقة التأثير بين التهرب الضريبي والسلطة المالية في ظل نتائج التحليل الاحصائي

يعرض هذا المحور نتائج تحليل التأثير من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط لبيان درجة تأثير كل من متغيري التهرب الضريبي والسلطة المالية، وكما موضع نتائجها في الجدول (5).

العلاقة عند مستوى المعنوية، $N=36$ $df=(1-34)$ T الجدولية = 1.69 (0.05) قيمة T الجدولية = 1.69

(التهرب الضريبي) (Y): Depended Variable (Xa).

يتضح من الجدول (5) أن معامل بيتا الغير القياسية للمتغير المستقل (السلطة المالية)

جدول (5): نتائج اختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط لبيان أثر للمتغير المستقل (السلطة المالية) في المتغير المعتمد (التهرب الضريبي)

Model	المعاملات الغير القياسية		المعاملات القياسية	T	F	R	R ²	sig
	B ₀	Std Error.	B ₁					
Constant	0.974	0.328		2.969	33.066	0.702	0.493	0.005
Xb المتغير المستقل (X) السلطة المالية	0.642	0.112	0.702	5.750				0.000

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss

بلغت (0.974) في حين بلغت معامل بيتا القياسية (0) أما معامل بيتا الغير القياسية

بيانات أو معلومات كاذبة بهدف خفض أو تنزيل أو سراح الضريبة أو استعمال الغش أو الاحتيال بهدف التخلص من أداء الضريبة. يرى الباحث هناك تهرب الضريبي تسببها تطبيق العقوبات القانونية بشكل غير مطلوب من قبل السلطات المالية بحق المكلفين الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل.

4.4 إختبار فرضيات البحث

يتناول هذا المحور اختبار فرضيات البحث المتعلقة بعلاقة الإرتباط، والتأثير بين متغيرات البحث من وجهة نظر عينة البحث المختارة وكما يأتي:

1.4.4 إختبارعلاقة الارتباط بين التهرب الضريبي والسلطة المالية في ظل نتائج التحليل الاحصائي

يتناول هذا المحور عرض نتائج اختبار العلاقة بين متغيري التهرب الضريبي والسلطة المالية، وكما موضع بالجدول (4).

جدول(4):نتائج علاقة الارتباط بين التهرب الضريبي والسلطة المالية

	التهرب الضريبي	السلطة المالية	
التهرب الضريبي	Pearson Correlation	1	0.702**
	Sig. (2-tailed)		0.000
السلطة المالية	Pearson Correlation	0.702**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss.

تشير النتائج في جدول(4) الى وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين يعكسها معامل الارتباط البالغ قيمته (0.702) ، إلا أن تلك النتائج تشير إلى وجود علاقة

- هناك أبعاد قانونية ومحاسبية واقتصادية لمفهوم التهرب الضريبي.
- هناك أسباب الأخلاقية، الادارية والفنية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والتشريعية للتهرب الضريبي.
- قانون ضريبة الدخل في العراق والمطبق في الإقليم أيضاً لم يحدد مفهوماً للتهرب الضريبي، ولكن هناك بعض الاجراءات والعقوبات لمنع التهرب الضر

2.5 إستنتاجات الجانب العملي

استناداً إلى تحليل المحتوى والبحث الاستطلاعي القائم على الوصف والاختبار الإحصائي لمتغيرات البحث وعلاقتها يمكن تحديد أهم الاستنتاجات العملية التي توصلت إليها البحث وكما يأتي:

- هناك تطبيق غير مقبول لإجراءات قانون ضريبة الدخل من قبل المكلفين في محافظتي أربيل ودهوك، ويؤكد ذلك نتائج التحليل الإحصائي 49% من أفراد عينة البحث خصوصاً فيما يتعلق بـ:

- تقديم المكلف تقريراً عن دخله خلال المدة التي حددها قانون ضريبة الدخل.
- تقديم معلومات حقيقية عن دخولهم.
- الإلتزام بمسك الدفاتر والسجلات التجارية لأغراض ضريبة الدخل.

- استعمال الغش والاحتتيال من قبل المكلفين بهدف التخلص من أداء الضريبة.
- تشير النتائج الى تطبيق ضعيف للعقوبات القانونية من قبل دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك بحق المكلفين الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل في محافظتي، يؤكد ذلك آراء أفراد عينة البحث 44% ، وخصوصاً فيما يتعلق بـ:

- زيادة مبلغ الضريبة على المكلف في حال تأخر عن تقديمها.
- مكافئة الأشخاص الذين قدم معلومات حقيقية عن أحد المكلفين قد أخفاها بهدف التهرب من أداء الضريبة.
- معاقبة كل مكلف بغرامة مالية اذا امتنع أو تأخر في تقديم المعلومات الى دائرة ضريبة الدخل.
- غرامة المكلفين الذين أرتكب مخالفة لأحكام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل.

للمتغير التابع (التهرب الضريبي) بلغت (0.642) في حين بلغت معامل بيتا القياسي (0.702) ، أما قيمة (T) للمتغير المستقل بلغت (2.969) وهي أقل من قيمة (T) للمتغير التابع التي بلغت (5.750) ، أما معمل التحديد للمتغير المستقل (R) بلغت (0.702) أما معامل التحديد R^2 بلغت (0.493) ، كما بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000^3) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد البالغ (0.05) ، مما يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين .ويطارد تحديد درجة تفسير متغير السلطة المالية في ضوء آراء عينة البحث باستعمال معامل التحديد (R^2) للأنموذج العام بلغ (0.49) أي أن 49 % من متغير التهرب الضريبي تفسرها متغير السلطة المالية.

تشير هذه النتائج إلى وجود تأثير ضعيف للسلطة المالية في منع التهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك بدلالة نسبة تأثير السلطة المالية في التهرب الضريبي التي بلغ 49%، أي أن تطبيق العقوبات القانونية من قبل السلطات المالية في محافظتي أربيل ودهوك ليست بالمستوى المطلوب بحق المكلفين الذين لم يلتزم ببعض إجراءات قانون ضريبة الدخل.

تشير النتائج إلى رفض فرضية البحث رقم (2) التي تشير إلى وجود تأثير دالة إحصائياً بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك.

يرى الباحث نتيجة مرونة السلطة المالية في محافظتي أربيل ودهوك مع مكلفي ضريبة الدخل خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق العقوبات القانونية أدت إلى ظهور العديد من حالات وأشكال التهرب الضريبي.

5.1 الاستنتاجات والتوصيات

1.5 استنتاجات الجانب النظري للبحث

توصل البحث في العرض والتحليل النظري للمتغيرات والعلاقات النظرية إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

- تعددت مفاهيم الضريبة لإختلاف وجهات النظر على وفق الجوانب المالية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية يركز كل منهم على جانب من جوانب الضريبة.
- هناك علاقة وثيقة بين الضريبة والنظام السياسي والاجتماعي في الدولة ، وتختلف أهدافها وغاياتها وطرق تحصيلها من مجتمع الى أخرى.
- الضريبة مورد أساسي من موارد الدولة لتغطية نفقاتها، ولها أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية.

قائمة المصادر

1.6 الوثائق الرسمية

1. قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل في إقليم كردستان العراق.

2.6 الرسائل والأطرايح

1. ليث أمين مرزوك الأوسى، (2010)، تفعيل دور ضريبة المبيعات في رفع الحصيلة الضريبية في العراق : دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
2. علاء فريد عبد الاحد يوسف بطو، (2006)، أثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الابداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بصره.
3. خالد علي محمد قبلان، (2014)، أثر السياسات المحاسبية والاجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي، اطروحة دكتوراه، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية.
4. فخرية كاظم علك، (2010)، مدى الأخذ بمبدأ قانونية فرض الضريبة في إجراءات التحاسب الضريبي على الدخل الشركات في العراق: بحث تطبيقي في قسم الشركات في مركز الهيئة العامة للضرائب وأحد فروعها فرع/ الكرخ الأطراف، رسالة دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
5. محمد محمود الغانم، (2011)، الاعتراضات الضريبية : أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
6. طارق حمدي حمدان أبو سنينه، (2008)، العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة ملك عبدالله الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
7. بدر رشيد نعيثل، (2009)، الالتزام بالمبادئ العامة لتدقيق البيانات المالية وأثرها في تحديد وعاء ضريبة الدخل، رسالة دبلوم العالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
8. اقبال عبد السادة رشم العتيبي، (2009)، دراسة إمكانية تطبيق الضريبة على التجهة المضافة في العراق: نموذج مقترح للتطبيق في العراق، بحث الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
9. مفيدة عرفات أحمد الحلم، (2005)، بيئة قرار تقدير ضريبة الدخل بغزة : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، فلسطين.
10. ياسر عمار عبد الحميد، (2007)، شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب نموذج نظام مقترح، بحث الحصول على شهادة الدبلوم العالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

○ حبس المكلفين الذين قدم عن علم معلومات كاذبة أو استعمال الغش والإحتيال بهدف خفض أو تنزيل أو سراح الضريبة.

- تشير النتائج الى وجود علاقة بين السلطة المالية والتهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك أي أن التهرب الضريبي الي يحدث في محافظتي لها علاقة بالسلطة المالية فيهم.
- هناك تأثير ضعيف للسلطة المالية في التهرب الضريبي في محافظتي، ويؤكد ذلك نتائج التحليل الأحصائي الذي بلغ 49% نسبة تأثير السلطة المالية في التهرب الضريبي.
- تشير النتائج الى وجود دور غير مقبول السلطة المالية في منع التهرب الضريبي في محافظتي أربيل ودهوك.

3.5 التوصيات

- بناء على استنتاجات البحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي :
- أ- وضع إجراءات أكثر في قانون ضريبة الدخل في إقليم كردستان العرق لمنع التهرب الضريبي في الإقليم .
 - ب- تعريف التهرب الضريبي في قانون ضريبة الدخل في الإقليم بشكل واضح ودقيق.
 - ت- إلزام أكثر لمكلفي ضريبة الدخل بإجراءات قانون ضريبة الدخل.
 - ث- قيام دوائر ضريبة الدخل بمتابعة مكلفي ضريبة الدخل عن مدى إلزامهم بتطبيق إجراءات قانون ضريبة الدخل.
 - ج- قيام دوائر الضريبة بدورها في منع التهرب الضريبي من خلال تطبيق العقوبات القانونية بحق الاشخاص الذين يخالفون إجراءات قانون ضريبة الدخل.
 - ح- تطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين المكلفين من قبل دوائر ضريبة الدخل لتحقيق العدالة في أداء الضريبة.
 - خ- متابعة دوائر ضريبة الدخل من قبل الجهات القانونية المعنية حولة مدى إلزامهم بتنفيذ القوانين وتعليمات الضريبة.

11. قرموش ليندة، (2014)، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
12. محمد معاذ محمد اديب الدوسي، (2014)، دور المدقق الخارجي في التكليف الضريبي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
13. محمد محمود ذيب حوسو، (2005)، التدقيق لاغراض الضريبة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
14. عروبة معين عايش الراوي، (2008)، العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفين ضريبة الدخل في العراق: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، بحث الحصول على شهادة دبلوم العالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
15. بن سنوسي ليلي، جديد مسعودة، (2011)، الضرائب و اثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة تسويق و تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
16. شنة فاطمة، (2011)، دور الرقابة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
17. خالد الخطيب، (2000)، المالية والتشريع الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
18. فائز ديس، (2008)، دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب بالجمهورية اليمنية: دراسة حالة، رسالة ماجستير، الجمهورية اليمنية.
19. طرشي إبراهيم، (2015)، التهرب الضريبي واليات مكافحته، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
20. معاشو ملكية، (2016)، اليات مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. طاهر مولاي- سعيدة.

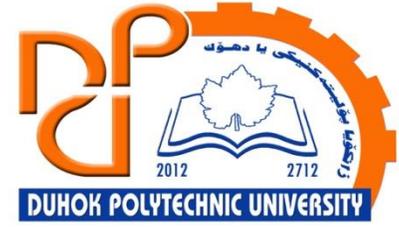
3.6 الدوريات

1. سهاد كشكول عبد، (2013)، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (8)، العدد(24).
2. هيفاء سعيدفتوح الحداد، (2006)، ترشيد عملية الفحص الضريبي للمهن، مجلة تنمية الرافدين جامعة موصل، المجلد(84)، العدد(28).

4.5 المؤتمرات والندوات

1. محمد سليم وهبة، (2010)، التهرب الضريبي – واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 26-27 تموز.

حكومة إقليم كردستان العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دهوك التقنية



بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع / إستارة الإستبانة

تحية طيبة :

أرجو أن تقدموا جزءاً من وقتكم في الإجابة على فقرات الإستبانة الموجودة أمامكم ، شاكرين لكم حسن التعاون ، وثقتنا كبيرة بكم على الإجابة بموضوعية لكافة فقرات الموجودة فيها . إن الغرض من هذه الإستبانة هو قياس متغيرات البحث المعنونة بـ : ((دور السلطة المالية في الحد من التهرب الضريبي: بحث استطلاعي لآراء عينة من المختصين في دوائر ضريبة الدخل في محافظتي أربيل ودهوك))

راجين ملء فقرات الإستبانة نظراً لخبرتكم الوظيفية وعمقكم العملي والذي سيساهم في تحقيق أهداف هذا البحث. علماً بأنه سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة لتحقيق أهداف البحث العلمي .

ولكم فائق الإحترام والتقدير

الباحث:

أحمد إسماعيل محمد صالح

المحور الأول : بيانات شخصية عن المستجيبين :

الوظيفة الحالية: مدير: فترة أو قسم مخرج ضريبة محاسب ضريبة مدقق ضريبة
التحصيل الدراسي : دكتوراه ماجستير محاسبة قانونية دبلوم عالي بكالوريوس
دبلوم فني إعدادية فما دون
سنوات الخبرة : 5 سنة فأقل 5- 10 سنة 10- 15 سنة 15- 20 سنة 20 سنة فأكثر

المحور الثاني : الأسئلة المتعلقة بالمتغيرات البحث :

1. التهرب الضريبي: برايك مدى التزام المكلفين بالإجراءات القانونية الآتية:

ت	الأسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1.	تقدم المكلف تقريراً عن دخله خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تبليغه من قبل دائرة الضريبة.					
2.	يقدم كل شخص مسجل أو غير مسجل لدى دائرة الضريبة تقريراً عن دخله قبل يوم 6/1 من السنة التقديرية اذا لم يطلب منه من قبل دائرة ضريبة الدخل					
3	تدفع المكلف الضريبة خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تبليغه من قبل دائرة الضريبة					
4	يقدم جميع المكلفين تقرير ضريبة الدخل لغاية 6/30 من كل سنة وبدون إمتناع لعذر مشروع					
5	يقدم المكلفين معلومات حقيقية عن دخولهم الى دائرة الضريبة					
6.	تقدم المكلف المعلومات والبيانات المتعلقة بدخولهم خلال المدة التي حددها دائرة الضريبة وبدون تأخير					
7.	تلتزم المكلفين بنظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل					
8.	تلتزم المكلفين بدفع أقساط الضريبة المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقهم					
9.	تقدم جميع فروع الشركات الأجنبية العاملة في الاقليم حساباته الختامية المدققة مقبل ديوان الرقابة المالية الى دائرة الضريبة خلال ستة أشهر بعد إنتهاء السنة المالية					
10	يقدم المكلفين البيانات والمعلومات عن دخولهم بشكل صحيح وبدون إخفى أي معلومات بهدف الحصول خفض أو تنزيل أو سراح في مقدار الضريبة					
11.	عدم استعمال الغش أو الإحتيال من قبل المكلفين بهدف التلخص من أداء الضريبة المفروضة عليهم					

2. السلطة المالية : برايك مدى التزام دائرة الضريبة بتطبيق الإجراءات القانونية الآتية:

					12. تطلب دائرة ضريبة الدخل ممن كان خاضعاً للضريبة أو تعتقد بخضوعه أن تقدم تقريراً عن دخله خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تبليغه
					13. تقوم دائرة ضريبة الدخل بتبليغ المكلفين خطأً بدفع الضريبة ومقدارها وتاريخ إستحقاقها
					14. إذا لم تدفع المكلفين الضريبة خلال واحد وعشرين يوماً يضاف إليها مقدار 5% من الضريبة ويضاعف تلك المبلغ إذا لم يدفع خلال واحد وعشرين يوماً بعد إنتهاء المدة الأولى
					15. إذا قسّطت الضريبة للمكلف ولم يدفع أحد الأقساط خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ استحقاقه تصحح الأقساط مستحقة على المكلف بصورة تلقائية
					16. يمنح مكافئة نقدية لكل شخص قدم الى دائرة الضريبة معلومات حقيقية عن أحد المكلفين قد أخفاها أو يحاول إخفاءها فأدى ذلك الى تقدير الضريبة وفرضها
					17. يعاقب كل مكلف بغرامة مالية إذا أمتنع أو تأخر في تقديم البيانات أو المعلومات الى دائرة الضريبة.
					18. تفرض دائرة الضريبة غرامة على كل مكلف ارتكب مخالفة لأحكام نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل
					19. تفرض دائرة الضريبة مبلغاً إضافياً على المكلف الذي لم يقدم أو الذي أمتنع عن تقديم تقرير ضريبة الدخل لغاية 5/31 من كل سنة وبدون عذر مشروع
					20. تفرض دائرة الضريبة مبلغاً إضافياً على كل فرع شركة أجنبية عاملة في الإقليم تأخر عن تقديم حساباته الختامية
					21. يعاقب بالحبس من قدم عن علم بيانات أو معلومات كاذبة بهدف على خفض أو تنزيل أو سباح في مقدار الضريبة
					22. يعاقب المكلف بالحبس إذا استعمل الغش أو الإحتيال بهدف التخلص من أداء الضريبة